تشعل النار ولاتطفئها

٣٠٪ من طفايات الحريق بالأسواق مغشوشة

طفايات تشعل الحرائق ولاتطفئها .. هذه ليست نكتة انما حقيقة انتشرت فى الأسواق بعد أن امتد الغش إليها .. مصنع طفايات الحريق المغشوشة الذى تم ضبطه فى مدينة العبور فى الأسبوع الماضى لن يكون أول ولا آخر «غش الطفايات» .. مباحث التموين تمكنت في العام الحالى فقط من ضبط ٢٧ ورشة ومصنعا لإنتاج الطفايات المقلدة، ووصل عدد الأجهزة المضبوطة فيها نحو ١٦ ألف جهاز .. والكارثة أن هؤلاء الغشاشين يقومون بتجميع خردة الطفايات ويعيدون طلاءها أو تصنيع أجهزة الأطفاء بطريقة بدائية مع تعبئتها بمواد قابلة للاشعال أو غير صالحة للاستخدام مما يؤدى لانفجارها، وتزيد من حجم الحريق بدلا من إخمادها .

الخبراء يقدرون حجم الطفايات المغشوشة بالأسواق بنحو ٣٠ ٪ من حجم السوق.

تعدد حالات ضبط ورش ومصانع إنتاج الطفايات المغشوشة خلال السنوات الأخيرة يرجع إلى المكاسب الخيالية والسريعة التى تعود على مروجيها، حيث إن فارق السعر بين الطفاية الأصلية والمغشوشة يتجاوز ٥٠ جنيها، حيث تباع الأولى بنحو ١٠٠ جنيه مقابل ٤٥ جنيها للمقلدة إلى جانب لجوء الناس إلى الأنواع الرديئة لأسعارها الرخيصة، ورغبة فى استيفاء الأوراق الرسمية فقط خاصة السائقين عند استخراج التراخيص من إدارات المرور، والغريب أن الموظفين يعلمون ذلك ولكنهم يتساهلون مقابل بعض الهدايا أو الاكراميات .

الدكتور نادر رياض – رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات وعضو مجلس اتحاد صناع أجهزة الإطفاء باتحاد الصناعات الألمانى – يقول إن الغش الصناعى طال جميع الصناعات الناجحة ومن بينها صناعة أجهزة الإطفاء، والغريب أن مروجى تلك الطفايات المغشوشة يدعون عدم معرفتهم بأنها غير أصلية فى حين أن القانون يعتبر بائع السلع المغشوشة هو المسئول جنائيا خاصة أن أغلب منتجى هذه الطفايات يعملون فى مناطق عشوائية ويصعب التوصل إليهم، والمشكلة أن المستهلكين يكونون ضحايا لهذا الغش لأنهم يعتمدون على شراء ماركات وأسماء طفايات معروفة دون أن يدركوا أنها مجرد منتجات قديمة من هذه الماركات تم طلاؤها لاحكام الخداع والنصب .

١٧ مصنعاً

وهناك أكثر من ١٧ مصنعاً لإنتاج طفايات الحريق فى مصر، ويتم توزيع أنتاجها من خلال ألفى تاجر، وعلى الجانب الآخر توجد صناعة موازية تقوم على الغش والتقليد، وتحويل الطفايات الخردة والمكهنة إلى أجهزة يعاد استعمالها مع التلاعب فى عبوات الطفايات بوضع مواد غير صالحة للاستخدام عند نشوب الحرائق مما يترتب عليه حدوث خسائر بشرية ومادية هائلة على غرار ما حدث فى حريق مصنع الزيوت بالعاشر من رمضان الذى استمر لنحو ٢٢ ساعة، وتطلب مشاركة ١٠٠ سيارة إطفاء وتدخل القوات المسلحة للسيطرة على الموقف وكانت المحصلة النهائية للحريق مصرع وإصابة ٣٦ شخصا، وخسائر مادية وصلت لنحو ٥٠٠ مليون دولار ، وتشريد ١٥٠٠ عامل بالمصنع .

وللتغلب على أساليب غش طفايات الحريق يجب توعية المستهلك بالتأكد من مصادر الطفايات التى يشتريها، ويفضل أن يكون ذلك من موزعين معتمدين أو من المصانع المعروفة مع الحرص على إتمام عمليات الصيانة الدورية عن طريق هذه المصانع، ووضع ضوابط صارمة أمام مستوردي أجهزة الحريق حتى لاتدخل أنواع قليلة الجودة سعيا من هؤلاء المستوردين إلى تحقيق مكاسب كبيرة خاصة أن هناك بعض المستهلكين يقبلون على الأنواع المغشوشة لانخفاض سعرها مقارنة بالأنواع الأصلية .

ويقدر علاء عزمى عضو لجنة السلع الهندسية والمعمرة بجهاز حماية المستهلك نسبة الطفايات المغشوشة والمقلدة بنحو ٣٠٪ من حجم سوق الطفايات ، والمشكلة أن هؤلاء الغشاشين محترفون إلى درجة كبيرة مما يجعل من الصعب على المستهلك العادى اكتشاف حقيقة تلك الطفايات بينما يتعرف الفنى المتخصص على ذلك بصعوبة من خلال فحص جودة اللحامات الموجودة بجسم الطفاية، ويزيد الأمر التباسا على المستهلك تقديم هؤلاء الباعة لشهادات ضمان وعناوين مراكز صيانة وهمية اعتمادا على اكتشاف الخدعة بعد عدة أسابيع أو شهور .

حتى طفايات الحريق طالها الغش

صور الغش

وتتعدد صور غش أجهزة إطفاء الحريق ولكن هناك طريقتين معروفتين هما جمع الأجهزة القديمة وعمل تجديدات صورية لها، تصنيع الاطار الخارجى للطفايات – البدن – بطريقة بدائية من حيث الخامة واللحامات والتشطيب دون الالتزام بالمواصفات القياسية مع تعبئة تلك الأجهزة بمواد غير مطفئة ورديئة وأخرى تساعد على الاشتعال ، بل يقومون بوضع علامات جودة مزورة تخص الهيئة العامة للمواصفات والجودة . وهذا يؤدى لخسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات عند استخدام تلك الطفايات، وفى بعض الأحيان تتعرض للانفجار، حيث ان ضغط تشغيل أجهزة الأطفاء يصل لنحو ١٧.٥ بار، وبذلك يكون ضعف ضغط التشغيل الخاص بأنابيب البوتاجاز .

ولكن لايجب السكوت عن مصانع بئر السلم التى تنتج طفايات الحريق المغشوشة أو شن حرب ضدها بل المطلوب السعى لادخالها فى منظومة الصناعة الوطنية بشرط الالتزام بالمعايير والمواصفات القياسية والتعهد بحماية المستهلك، ومعاقبة المخالفين منهم بعد ذلك .

ويلفت اللواء نادر نعمان الخبير الدولى فى مجال اطفاء الحرائق – إلى أن الطفايات الجيدة هى خط الدفاع الأول عند حدوث أى حريق لأنها تكون فى متناول الفرد فى الوقت المناسب، وقبل انتشار اللهب، ونجاح عملية الاطفاء فى بدايتها يجنب وقوع الكوارث الكبيرة مما يجعل حيازة الطفايات الأصلية ضرورة حياتية، والتصدى لكافة محاولات الغش فى هذا المجال الحيوى .

ويؤكد معتصم راشد – خبير الإطفاء – أن تكلفة رفع الضرر من حدوث الحرائق تفوق تكلفة منعها أضعاف المرات مما يستوجب حماية المنشآت ومتابعة صلاحية عمل وسائل تلك الحماية المتمثلة فى أجهزة أطفاء الحرائق لأن حياة الأفراد وممتلكاتهم هى مصلحة قومية لاتحتمل أن تكون موضع مجازفة، ويكفى أن أشير إلى الدراسة التى أعدتها د. دلال عبدالهادى أستاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية حول أزمة حريق فندق شيراتون هليوبوليس فى ١٩٩٨ التى تسببت فى ضياع ٨٤٧ مليون جنيه إلى جانب وفاة واصابة ٧١ شخصاً وتشريد ٢٧٦ عاملا بالفندق، وبالتالى لابد من الانتباه لأجهزة إطفاء الحرائق فى كل مكان ومدى جودتها .

ومن جانبه يقول اللواء دكتور محمد أبو شادى مدير الإدارة العامة لشرطة التموين – لاهوادة فى التصدى لظاهرة غش السلع ومنها أجهزة الأطفاء لأنها مسألة أمن قومى لاتقبل التهوين أو التهويل، ونجحنا فى العام الحالى فى ضبط ٢٧ ورشة غير مرخصة لتصنيع أجهزة الإطفاء، ووصلت الكميات المضبوطة فيها لنحو ١٦ ألف جهاز إطفاء مغشوش، وصدرت أحكام بالإدانة فى معظم هذه القضايا .

وقانون حماية المستهلك ينص على قيام كل صانع بإعلان قوائم بموزعيه المعتمدين، ومراكز الصيانة التى يعتمدها للقيام بأعمال الصيانة، ويصبح مسئولا عن ممارساتها بالتضامن مع تلك المراكز وعدم السماح لمراكز صيانة غير معتمدة بالقيام بأعمال الصيانة لأية منتجات دون التنسيق مع الصانع الأصلى فى حالة المنتجات المحلية أو التنسيق مع الوكيل العام إذا كانت السلع مستوردة، وينطبق هذا على أجهزة إطفاء الحرائق نظرا لحدوث خلل كبير فى الفترة الماضية فى منظومة عمل تلك المراكز، وتعددت شكاوى المستهلكين منها.

مجلة المصور (صفحة ٣٦) ٢٠٠٧/١١/٣٠